جامعة مولود معمري–تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية

مجلة

الممارسات اللغوية

العدد التجريبي (0)

2010

ISSN : 2170-0583

مخبر الممارسات اللغوية
جامعة مولود معمري – تيزي وزو
الجزائر

ـ الهيكل الإداري للمجلة

المدير الشرفي: أ. د / ناصر حناشي. رئيس جامعة مولود معمري بتيزي وزو.

رئيس التحرير: **أ.د/ صالح بلعيد.** رئيس مخبر الممارسات اللغوية في المجتمع الجزائري.

الهيئة العلمية:

أ. د/ صالح بلعيد

أ. د/ صلاح يوسف عبد القادر

أ. د / محمد يحياتن

أ. د/ ميدني بن حويلي

هيئة التحرير:

ـ الجوهر مودر

ـ فتيحة حداد

ـ حياة خليفاتي

ـ علجية أيت بوجمعة

ـ عيني مبتوش

الهيئة الاستشارية:

ـ أ. د/ عبد الرحمان الحاج صالح: رئيس المجمع الجزائري للغة العربية. الجزائر.

ـ أ. د/ محمد العربي ولد خليفة: رئيس المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر.

ـ أ. د/ أبو عمران الشيخ: رئيس المجلس الإسلامي الأعلى. الجزائر.

ـ أ. د/ محمود فهمي حجازي: رئيس جامعة نور مبارك في طشقند.

ـ أ. د/ محمود أحمد السيد: نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق. سورية.

ـ أ. د/ سالم شاكر: متخصّص في البحث اللغوي الأمازيغي Inalco فرنسا.

ـ أ. د/ ميلود حبيبي: مدير مكتب تنسيق التعريب في الرباط المملكة المغربية.

ـ أ.د/ وفاء كامل فايد: أستاذة اللغويات بجامعة القاهرة، مصر.

ـ أ. د/ علي القاسمي: خبير في الأسيسكو وفي مكتب تنسيق التعريب. العراق.

ـ أ.د/ عبد السلام المسدي: أستاذ بالجامعة التونسية، وخبير دولي. تونس.

فهرس الموضوعات

1	كلمة العدد.....	07
2	مقدمة.....	13 - 9
3	بحث في مصطلح (الممارسات اللغوية)، أ.د. صالح بلعيد قسم الأدب، جامعة مولود -معمري تيزي وزو.....	30 - 15
4	حركية المصطلحات النحوية بين شرعية التداول وعلمية الابتكار، أ.د. مها خيربك ناصر، أستاذة النحو والنقد الحديث أستاذة الدراسات العليا. الجامعة اللبنانية_ جامعة البلمند.....	55 - 31
5	لسانيات الملفوظ نظرياً وتطبيقياً، أ.د عبد الجليل مرتاض جامعة تلمسان.....	84 - 57
6	انفتاح النسق اللساني، دراسة في التداخل الاختصاصي، قراءة د. وليد أحمد العناتي، جامعة البتراء - الأردن.....	112 - 85
7	العولمة والتحديات اللغوية، أ.د.حبيب مونسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس.....	123 - 113
8	تدريس الترجمة بالجامعة الجزائرية، د. سعيدة كحيل قسم الترجمة، جامعة عنابة.....	147 - 125
9	تعليمية اللغة العربية وفاعليتها في المناعة الحضارية، د. محمد الأمين خلادي، قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة أدرار.....	181 - 149
10	نحو ترقية اللغة العربية على ضوء تدريس علم المصطلح أ. خليفاتي حياة، قسم الأدب العربي- جامعة مولود معمري تيزي وزو.....	211 - 183
11	الإدغام والتماسك النصي، د.رشيد عمران، جامعة بشار.....	221 - 213
12	دور الوسيلة التعليمية في العملية التعليمية، أ. حداد فتيحة جامعة مولود معمري- تيزي وزو.....	236 - 223
13	استراتجيات الخطاب في لغة الصّحافة الرياضيّة جريدة "الشباك" أنموذجا، فرحات بلولي، المركز الجامعي البويرة.....	250 - 237
14	دعوة للاستكتاب.....	254 - 251

حركية المصطلحات النحوية
بين شرعية التداول وعلمية الابتكار

أ.د. مها خيربك ناصر
أستاذة النحو والنقد الحديث
أستاذة الدراسات العليا
الجامعة اللبنانية_ جامعة البلمند

أولاً: عتبة البحث: تشير الدراسات اللسانية إلى أنّ اللغة تعود في أصل تشكلها إلى اتفاق مسبق بين أفراد المجموعات الإنسانيّة، الذين ابتكروا الدوال لمدلولات ملموسة وغير ملموسة، فكانت الألفاظ نتاج عمل إبداعي ممهــور، شأن أي منتــج إبداعي، بخاصيتي الثبات والتحول، لأنّها خاضعة لطبيعة الفكر الذي يقوم بعمليتي التشكيل والصياغة، وفق معايير عقلية تتحكم في تجسيد المفاهيم ومعانيها ومدلولاتها.

وتلتقي الآراء حول الطبيعة الصوتية للغة التي بدأت، في رأيي، بحروف تصويت تكوّن منها مع تطور الفكر الإنساني الأسماء ثم الأفعال ثم حروف المعاني التي ابتكرها العقل من دون مدلول تشير إليه، فكانت نتاج منطق عقليّ يسعى إلى تشكيل جمل لغويّة متماسكة قادرة على احتواء أكبر عدد ممكن من المعاني والدلالات، شأن أية جملة في الاستخدام الحياتيّ؛ جملة خشبية أو سكنية أو غيرها من الجمل التي تحتاج إلى روابط تقوّي العلاقات بين الأطراف وتمنحها وجودًا بارزًا.

لم يتوقف التواصل الإنساني عند عملية التصويت، بل فرضت عليه علاقته مع الطبيعــة مشاعر وأحاسيس ورؤى وتطلعات وأفكارًا أراد التعبير عنهــا وفــق ما يوحي به التفكير المنطقيّ، فكانت الكلمة المفردة عاجزة عن تظهير التصورات الذهنية وتجسيدها، فكان، في رأيي، للظلال المتشكلة من تعالق الأغصان

والأوراق وعناصر الطبيعة دور رئيس، إذ أوحى للإنسان أن يربط بين كلماته لتتعالق مشكلةً ظلالاً دلالية، وربما كان هذا الابتكار العامل الأكثر أهمية في تكوين الجملة اللغويّة المتابعة والمتكاملة وتشكّلها في فقرات أكثر تعبيرًا ودلالةً عن حركية الفكر الإنساني ورؤيته وطموحاته، ومع تطور العقل البشريّ وتطور رؤاه وطموحاته اتّسع فضاء التعبير، وكان الجسد النصيّ المتكامل النابض بروح عامة منبثة في كل عضو من أعضاء هذا الجسد المعرب عن وجوده بمتحد لغويّ، له مركزيته وهويته وخصوصيته .

وتؤكّد الدراسات اللغوية أنّ ابتكار المصطلحات المعجمية ارتبط بطبيعة الناطقين بها، ولذلك وسمها الألسنيون بالاعتباطيّة،لأنّ المدلول واحد والدوال عليه تتنوع بتنوع المتحدات البشرية المبتكرة أساليب كلامها، فكان كلّ منتج لغويّ مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الناطقين باللغة، والمؤثرين في ثباتها وتطورها، غير أنّ تأكيد الاتفاق على ابتكار المصطلحات المعجميّة ليس دقيقًا، لأنّ حركية اللغة ترسم مسارات توحي بإنّ ابتكار المفردات لا يكون جماعيًّا بل فرديًّا، وبالتالي فإن المصطلحات المعجميّة ما هي إلاّ نتاج فكر ممهور بالإبداع والتفوق، فكان له من تفوقه سلطة قيادية كرّست مبتكراته اللفظيّة حقائق لسانية غير قابلة للرفض.

وتأسيسًا على هذه الفرضية القابلة للقبول والنقض يمكن القول إنّ المنتج اللغويّ لم يكن منتجًا جماعيًّا، بل جاء ابتكارًا فرديًّا فرضته ظروف وخصائص يصعب تحديدها وإدراكها، بالصعوبة عينها التي يستعصي معها تحديد عمر الوجود البشريّ على الأرض، وعندما صار المصطلح المعجميّ مستخدمًا بالتداول والتواصل باتفاق عرفي اجتماعيّ بين أفراد المجموعة اللغويّة الواحدة اكتسب خصوصيته وشرعيته التعبيرية التواصليّة، فجاءت العلاقة بين اللغة والناطقين بها علاقة جدلية تعلو بهم ويعلون بها، تُعرف بهم ويُعرفون بها، فغيّب الفعل الجماعيّ أصل وضع المصطلحات المعجميّة وأسماء مبتكريها، لأن قانون الطبيعة يثبت غياب الخاص تحت عباءة الكليّ العام.

استنادًا إلى هذه الفرضية يجوز القول إنّ اللغة العربيّة لم تخرج على النظام الكليّ العام المتحكم بإنتاج اللغات، والحجة في ذلك أصواتها ومفرداتها وبنيتها المتكاملة اللصيقة بطبيعة أبنائها، هذه البنية القائمة على خصائص ومقومات تعالق شبيهة بتعالق عناصر القبيلة وترابطهم وفق أعراف ثابتة منحت القبائل العربيّة وجودها وكينونتها وخصوصيتها، فكان لهذه الخصوصية حضور فاعل في تكوين اللغة العربيّة التي حافظت على سلامة بنيتها وحرمة قوانينها بفضل سيطرة وجود نظام قبليّ يرعى المتحدات البشرية العربيّة، فكان لا بدّ لهذا النظام من أن يسقط نفسه على متحد اللغة، وهذا يفرض وضع فرضية تتبنى القول بوجود شيخ لغة عربيّ كان يضبط قوانين تشكلها الداخلية ويصون حرمتها، والدليل على على ذلك أنّ المعلقات نالت مكانتها الأدبيّة بعد أن قيّمها وقوّمها شعراء أقروا بجودتها وكذلك عكسست حوليات زهير بن أبي سلمى شكلاً من أشكال المراقبة القائمة على التمحيص والنقد اللغويّ والأدبيّ؛ وربما كان غياب الوازع اللغويّ سببًا في زعزعة البنيات اللغويّة المُنتجَة بعد الدعوة الإسلامية،لأنّ غياب شيخ القبيلة فرض غياب شيخ اللغة، وإلغاء أحادية السلطة الاجتماعيّة ألغت أحادية السلطة اللغويّة وصارت تعاليم الدين الفضاء الإنساني والاجتماعيّ والمرجع الرئيس، وكذلك صار القرآن الفضاء المعرفيّ واللغويّ، وبغياب الوازع اللغويّ المراقب المباشر والموجه الدائم، وبابتعاد العرب عن أعرافهم وطبائعهم اضطربت التراكيب وتشوّهت البنيات، والتبست المعاني في فهم النص القرآنيّ، لأنّ فهم المعاني القرآنية مرتبط بمعرفة دقيقة باللغة العربيّة، فكانت الحاجة إلى تفسير النص القرآني وتأويله هدفًا اقترن تحقيقه بضرورة استنباط قوانين اللغة العربيّة الضامنة عملية الفهم والتأويل، ومن ثم سلامة أيّ منتج لغويّ دينيّ أو أدبيّ أو علميّ.

وقد فرضت الحياة الاجتماعية والذهنية الفكرية الجديدة خوفًا على اللغة العربيّة، لغة القرآن والدين والدولة والتراث، فكان لا بدّ من وضع تصورات عقلية تعصم اللغة وتحافظ على طبيعة تشكل جيناتها النصية وأشكال تعالقها، فقام العلماء باستقراء النصوص التامة السليمة البنية والأداء، ثم صار العمل في الحقل

اللغويّ مقرونًا بخصائص الدراسات العلميّة القائمة على الاستقراء والملاحظة والفروض والتجربة والقياس والاستنباط بغية الكشف عن نظام اللغة، ومعرفة قوانينها ومن ثم صياغتها في نظريات لغويّة علميّة تساعد على ضمان سلامة عملية التواصل اللغويّ استقبالاً وإرسالا وقراءة وتأويلاً.

لقد اختلفت آراء اللغويين في أصل نشأة اللغة، وربما كان الرأي الأكثر قبولاً ما أورده ابن جني في كتابه الخصائص، أي قوله : "اللغة إلهام واصطلاح" لأنّ الألفاظ التي اصطلح القوم على استخدامها كانت، في رأيي، مصطلحات معجميّة، لم تقف عند حدود أسماء الذوات الملموسة والمرئية، بل تطورت إلى ابتكار كلمات تشير إلى الانفعال النفسيّ وإلى تصورات غير ملموسة، ولذلك ثبتت في معاجم اللغة حقائق ثابتة لا تقبل الشك، فهذا "رجل" لأنّ العقل العربي ارتأى أن يجعل لهذا المدلول لفظًا يختزل معناه في حالتي الظهور والغياب، وكلمة "محبة" ابتكرها مبدع في زمن ما ومكان ما فصارت أصلاً ثابتًا يبنى عليه، وربما تجاوزت الكلمات في خلال الصياغة والتركيب أصل ابتكارها الفطريّ، فكان البحث عن ثبات المصطلح المعجمي وتحولاته الدلالية، هذه التحولات الخاضعة، رغم تعددها وتنوعها، لصرامة قوانين تحكمت في تعالق عناصر اللغة.

وكانت القضية الأساس في مرحلة القوننة معرفة طبيعة تعالق الكلمات التي تكتسب من سياقاتها خصائص جديدة، ودلالات تتعدد بتعدد السياقات الخاضعة لقوانين تشكيل داخلية ثابتة مهما تبدّلت الأنساق والأشكال، فجاء الاستقراء ليساعد على فرز عناصر اللغة وتحديد خصائصها، وبفضل دقة المنهج الاستقرائي تبين العلماء أنّ عناصر اللغة الأساس ثلاثة أنواع، الاسم والفعل والحرف، ولما اكتشفوا تمايز خصائص كل عنصر من عناصر اللغة بدأت عملية وضع المصطلحات اللغوية والنحوية لتستوعب أنساق العناصر كلّها في السياقات النصيّة.

وتظهر الدراسات اللغوية قيمًا عقلية منطقية تمحور حولها النشاط اللغويّ، فلم تخلُ آراء العلماء الأوائل من الجدل العقلي المنطقيّ الذي أوحى بمصطلحات تمايزت بتمايز التصورات، فكثرت المصطلحات النحوية، أي الصرفية

والإعرابية، وصارت كلمة النحو مفهومًا عامًا ينطوي تحته كلّ نشاط لغويّ قائم على الاستقراء والتتبع.

ثانيًا: ابتكار المصطلح وكمونيّة الإبداع: تفيد كلمة مصطلح" معجميًّا العرف الخاص الذي تمّ تبنيه واعتماده أصلاً باتفاق طائفة مخصوصة من القوم فالكلمة اسم مفعول من الفعل اصطلح/ اصطلاحًا، أي الاتفاق وترك النزاعات؛ أي هو في العرف التداوليّ رمز لغويّ لمرموز تتشكّل صورته في الفكر ليشير إلى مفهوم أو تصوّر علميّ أو عمليّ أو فنيّ تمّ الاتفاق عليه.

يضمر المصطلح العلميّ، إذًا، مفهوماً غير مرتبط بالسياق، كونه لفظاً مستقلاً بدلالته على ذاته, نتيجة اتفاق مسبق بين علماء الاختصاص الواحد، ولذلك كان وجوده قائماً داخل نظام اصطلاحي أو لغة متخصصة فيكتسب من جدولته في نظام ما، كينونته المرتبطة حكماً بالمفهوم الراسخ مسبقاً، ويكتسب من هذه الكينونة كمونية تمنحه الثبات والحركة في اللحظة عينها، فهو ثابت من حيث القيمة الذاتية المستقلة، وهو متغيّر من حيث القيمة المكتسبة بالجدولة والاستخدام والدلالة.

وقد كرّس التقدم العلميّ والحضاريّ والتكنولوجيّ مصطلحات كثيرة تبنت مفاهيم وتصورات الفكر العلميّ بكلّ تجلياته، فشغلت قضية المصطلح علماء الألسنية المعاصرين الذين سعوا إلى تأصيل علمية الابتكار المصطلحي، بوصفه حاجة تفرضها عملية التواصل الفكريّ والحضاريّ بين أبناء الحضارة الجديدة، ولما كان المجتمع العربيّ، اليوم، مجتمعًا استهلاكيًّا لا يشارك أبناؤه في صناعة الحضارة، لأنّهم يستهلكون ما ينتجه فكر الآخر المتطور في مجالات الخلق والإبداع، كان لا بدّ من تنشيط حركة التعريب والترجمة من أجل مواكبة الحركات الفكرية العالمية، والاستفادة منها، غير أنّ التباين في طبيعة الجهود المبذولة أفرز اختلافا في الآراء، لأن المصطلح مرتبط، حكمًا، بالظروف والتصورات والمفاهيم الذهنية التي أنتجته والبعيدة عن مدارك المترجمين العرب.

شهدت المحافل الثقافية العربيّة حركة نشطة كانت غايتها مواكبة حركية المصطلحات العلميّة العالميّة، فكثرث الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات والرسائل والأطاريح الجامعيّة، ولكن يجوز الاعتقاد أنّ هذه الحركة لم تتجاوز شكل الإعادة والتكرار، فبقيت، في رأيي، عاجزة عن خط مسار علميّ عربيّ قادر على تحريض فاعلية العقل العربيّ، وحثه على ابتكار مصطلحات عربيّة جديدة، على الرغم من الجهود الفردية والجماعية التي يبذلها اللغويون وأعضاء مجامع اللغة العربيّة، فكان التعويض عند بعض المعاصرين بنقض ما اصطلح عليه علماء اللغة العربية الأوائل في علم النحو، لأنّ مصطلحات النحو، في رأيهم، تتناقض والدراسات اللسانية العالميّة، وهي عاجزة، وفق رأيهم، أيضًا، عن تنشيط دور اللغة العربيّة، ومحبطة لطموحات المتلقي العربيّ الرافض النحو العربي ومصطلحاته وهكذا نشطت الدعوة إلى إلغاء بعض المصطلحات.

لقد كان علماء اللغة العربيّة في العصور الذهبية من تاريخهم سباقين إلى ابتكار المصطلحات وفق منهجيات فرضتها طبيعة التخصصات العلميّة والأدبيّة، فتركوا ثروة ضخمة من المصطلحات في علم الفلك والطب والصيدلة والفيزياء والرياضيات واللغة وغيرها من العلوم، وكان لعلماء اللغة الدور العلميّ البارز في ابتكار مصطلحات لغويّة اتسمت بالدقة والوضوح والدلالة، لأنّ اللغة العربيّة، شأنها شأن أية لغة، تعلو بأبنائها ويعلون بها، فيوم **كان متكلم اللغة العربيّة معتزًا بانتمائه وحضارته وثقافته، ومؤمنًا بانتمائه، أغنى اللغة وأغنته، أحياها فأحيته، أدرك قيمتها العلمية، فبلغ بها الغايات الفكريّة والمقاصد العلميّة والأدبيّة والحضاريّة والثقافيّة، وبها أنتج العلماء ثروة علمية عظيمة، قوامها فكر إبداعي ابتكر مصطلحاته من دون خوف من خذلان لغته، أو شعور بعجزها عن تبني تصوراته وأفكاره ورؤاه.**

وقد أدرك العلماء العرب أنّ ابتكار المصطلحات يحتاج، أولاً، إلى وسط لغويّ فاعل، له خصائصه الذاتية ومقوماته التوليدية، وثانيًا، إلى طاقات إبداعيّة مشحونة برغبة معرفيّة تحرّض على نقل هيولى التصوّر من طاقاتها الساكنة إلى

شكل لفظيّ حركيّ يختزل مسارات وأشكال التصورات والمفاهيم، فوجدوا في اللغة العربية وسطًا فيزيائيا كيميائيا قادرًا على إنجاح تجاربهم الإبداعيّة، فسعوا إلى نقل الصورة الذهنية من كمونيتها الساكنة إلى فاعلية حركيّة في مجالات العلوم كلّها، وكان للنحو العربيّ دور رئيس في قدح كمون العقل العربيّ إذ به بدأ النشاط الذهنيّ، وبدأ الحجاج العقليّ والمنطقيّ بين علماء اللغة الذين ابتكروا ونقلوا وأضافوا ونقضوا.

وتظهر الدراسات النحوية أنّ علماء اللغة لم يقدسوّا ما جاء عن السلف، بل كان التلميذ يضيف إلى كلام أستاذه ما توصل إليه بالاستقراء والمنطق، فعلى الرغم من اتفاق المصادر اللغويّة على تعريف الامام علي" كرّم الله وجهه" لمصطلح الاسم، فلقد تنوعت التعريفات والحدود، فالاسم يشير إلى مسمى وهذا المسمى له أشكال وأنماط لا تحصر، لذلك كثرت التفسيرات وتعددت الحدود بتعدد طبيعة النسق الفكريّ بين علماء اللغة، ومن هذه التعريفات ننقل ما قاله المبرد:"أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وما أشبه ذلك .....وكل ما دخل عليه حرف الجر فهو إسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم" وما قاله الزمخشريّ: "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالته مجردة من الاقتران .... وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والإضافة والتنوين" وقال الرمانيّ: "الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان" ورأى ابن كيسان أنّ" الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان".

ويشير التعدد في تحديد مفهوم مصطلح (الاسم) وتوضيح ماهيته إلى تنوع في التصورات والقراءات الدلالية المنبثقة من تمايز في فهم خصائص الأسماء، هذه الخصائص المستنبطة بعملية الاستقراء العلميّ الذي ساعد العلماء على الملاحظة والتجريب والقياس ومن ثمّ استنباط التعريفات، فحصر بعضهم الحد بخاصية الإضافة والجر، وأضاف بعضهم خاصية الإسناد، ثم ربطه آخرون بخاصيتي الصوت والزمان، فلم يكن اختلافٌ في جوهر الآراء، بل كان تمايز من حيث

القيمة الإبداعية القادرة على تفسير الظواهر اللغويّة وتحديد هويتها في السياقات المتنوعة.

وقد قادت الجهود اللغوية المتتابعة والمتكاملة في جوهر الدأب وحركية الزمان إلى استنباط الخصائص الكليّة الأساس لكلّ عنصر من عناصر التركيب اللغويّ، فلم يكن العمل قائمًا على الإعادة والتكرار؛ بل على الفائدة المحض التي تشترط الإضافة والنقض والتعليل، لأنّ الإبداع لا يكون بالإعادة والتكرار،وإنّما بالسعي إلى التمايز والخلق والفرادة، وبهذه الشروط العلمية التي تبناها علماء اللغة العربيّة استطاعوا أن يتركوا تراثًا لغويًّا غنيًّا بالمصطلحات المعجميّة والصرفيّة والنحويّة والبلاغيّة والدلاليّة والفقهيّة والدينيّة وغيرها من المصطلحات الضرورية للتواصل المعرفيّ في بعديه الأفقيّ والعموديّ.

واستنادًا إلى ما تقدّم نؤكد أنّ ابتكار المصطلح مشروط بالإبداع، والإبداع لا يتحقق من دون لغة تحتضن كمون الفكر الخلاّق والمبدع، واللغة العربية اليوم تعاني من انقطاع بين كمونيتها الفاعلة وبين الحراك الثقافي العالمي لسببين: أولهما؛ شعور أبنائها بالعجز والضعة أمام أيّ وافد غريب، وثانيهما؛ جهل مقومات اللغة العربيّة، وخصائصها العلمية والمنطقية، ولذلك نحن عاجزون عن ابتكار المصطلحات بسبب عجزنا عن فهم البنية المنطقية الرياضية للغة العربيّة، وتقصيرنا عن تقدير الجهود العلميّة التي بذلها علماؤنا الأوائل.

ولم ينجُ صرح النحو العربيّ من الآثار السلبية التي فرضها عجز العقل العربيّ عن التعليل والتحليل والبرهان، وصار الشكل الجاهز للمعرفة أيقونة في فكر أساتذة اللغة العربيّة، سواء أكان ذلك في نظرته إلى التراث أم إلى الوافد، وكان من نتائج العجز والتقصير أن سدّد بعضهم سهام عجزه إلى صرح المصطلحات النحويّة العربيّة، وعللوا عجزهم عن التحليل بنظرة القداسة إلى كل ما جاء عن العرب، وحجتهم في ذلك مقولة" هكذا نطقت العرب" فأسندوا المنطق إلى لا علمية السماع، وفي موازاة ذلك سعى بعض المتأثرين بالنحو الغربي إلى إلغاء ثوابت اصطلاحيّة، وإلى رفض ما ثبتت صحته بالاتفاق والتداول.

لقد أجاز الشرع التداوليّ استخدام مصطلحات اكتسبت بالتراكم الفكريّ صفة القداسة، التي يتم التداول بها، في مدارسنا وجامعاتنا، وصارت مفرغة من التصورات التي أنتجتها، وربما كانت فوضى الفهم والتفهيم، والبلاغة والتبليغ السبب الرئيس في زعزعة المفاهيم النحويّة، ومن ثمّ الدعوة إلى إلغائها، لأنّ معظم الدعوات جاءت نتيجة قراءات غير معمقة لقوانين اللغة العربيّة، والحل لا يكون إلا بانتهاج قوانين المنطق اللغويّ/ الرياضيّ القادر وحده على تنشيط الفكر اللغوي بمقومات التحليل العلميّ المنطقيّ ومن ثم تقريب المصطلحات من أذهان الأجيال ليكون الأداء اللغويّ سليمًا وصحيحًا ومعافى من التشويه.

ومما لا شك فيه أن لا إبداع من دون لغة تحرّض على الحجاج العقليّ، وتنشّط أدوات مختبرها، فالعرب لم يبدعوا يوم تكلّموا بلغة صحيحة سليمة، بل أبدعوا يوم أدركوا طبيعة تكوين اللغة الجيني، وفي زمن استوعبوا فيه علميّة قوانين تشكل اللغة الداخليّ، فكان ابتكار المصطلحات النحويّة دليلاً على الروح العلمية التي كانت المحرّض الأساس في استنباط القوانين وابتكار المصطلحات التي وسمت التراث اللغويّ بالروح العلميّة.

ثالثًا: التراث اللغويّ وعلمية المصطلح: تؤكّد الدراسات أنّ لكلّ علم منهجه أي قواعده وعملياته الخاصة به التي تتيح الحصول على المعرفة السليمة، ولما كان المنهج العلميّ يقوم على مجموعة من القواعد التي يجب توافرها من أجل تحقق العلم والمعرفة، فإنّ علوم اللغة، كغيرها من العلوم، تأسست على منهج علميّ له منطلقات أساس حدّدت المفاهيم ووضعت المصطلحات ورتبت عناصر اللغة ووصّفت آلياتها وتقنيات استخدامها، واستنبطت الأحكام والقوانين والنظريات اللغوية.

ويظهر الاستقراء العلميّ للتراث اللغويّ أنّ علماء اللغة العربية الأوائل ابتكروا مصطلحات جسّدت المعاني والمفاهيم المستنبطة من بنية اللغة، سواء أكان ذلك على المستوى الصوتي أم المستوى النحويّ الدلاليّ، فكان الخليل بن أحمد الفراهيدي سبّاقًا إلى ضبط الحقائق العلميّة التي توصّل إليها، وترك لمريديه ولمن جاء بعده ثروة حفّزت طاقاتهم الفكرية على البحث والدراسة، فنتج عن جهدهم العلمي، أن

استثمروا أولاً، ما ابتكره الخليل من مصطلحات حافظوا عليها مثل، المجرى والصوت، والحرف، والساكن، والمد، واللين، ثم توسعوا في وضع المصطلحات ومن ثم ساعدتهم طاقاتهم العلمية على نقض بعض ما ذكره الخليل من مصطلحات لقد تمايز علماء اللغة الأوائل بفكر علميّ منهجيّ قائم على الاستقراء والملاحظة والتجربة والقياس والاستنباط، فقادهم الفكر المنطقيّ إلى ابتكار مصطلحات نحويّة ممهورة بدقة علميّة ربطت المصطلحات بمفهوماتها، تعريفًا وتعليلاً، فلم يكتفوا بوضع الرموز اللغويّة لتصوراتهم بل دعّموها بتعريفات توضّح وتفسّر التصورات التي أنتجت مصطلحاتهم، فحظى مفهوم النحو في كتبهم بتفسير يوضّح سبب إطلاق هذه التسمية على جانب من علوم اللغة، فعرّفه ابن السراج بقوله: "علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[1]، وعرّفه أبو علي الفارسيّ بقوله: هو "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تألف منها"[2]، وتوسع ابن جني في تعريفه فقال: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك"، ثم حّدد الغاية العملية من تعلمه ؛ وهي: "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"، فالنحو إذًا علم يقوم على الاستقراء ويشمل الصرف والإعراب، غير أنّ الشائع المتداول هو ربط النحو بالإعراب فقط، وهذا دليل على جهل بوضع المصطلح واستخدامه، علمًا أن تعريف ابن جني لمصطلح النحو يتقاطع وحديث الإمام علي عليه السلام، مع أبي الأسود إذ قال له:" الكلمة واحد من ثلاث ؛ اسمٌ، فعلٌ، حرف، فانحُ هذا النحو" فكلمة "انحُ" جاءت بمعنى التتبع والاستقراء لصيغ الصرف وقوانين تشكيلاته في السياقات؛ أي العلامات المظهرة قيمتها الوظيفية الدلاليّة.

وقد أكّدت المصادر أن الخليل بن أحمد الفراهيدي كان الرائد في ابتكار المصطلحات، ويمكن اعتباره أول من وضع حجر الأساس الذي بنى عليه المريدون وطلاب العلم عمارةً ثابتة في أصول اللغة وعِلَلِها، فاستقى طلابه من نتاجه وحافظوا

على معظم إبداعاته وابتكاراته، ولكنّهم لم يقفوا عند حدود الإعجاب والاعتراف بالجميل وأفضلية السبق، بل توّسلوا الحجة العقلية في وضع مصطلحات جديدة وفي نقض تسمية بعض المصطلحات، لأنها لم تتوافق وتصوراتهم اللغوية التي ولدها الاستقراء والفكر المنطقيّ.

لقد أرسى الخليل قواعد النحو ومصطلحاتها، ورسّخ نظرية العامل، وقال بالعامل اللفظـــــي والعامل المعنوي، ورأى أن العامل يمكـــن أن يرد حـرفًا أو أداة، وتكلّم على مصطلح الحذف والتقديم والتأخير والتأويل، ثم تابع سيبويه مهمة أستاذه، وتفوّق عليه بدقة المنهج العلميّ الذي اتبعه فلم يقدّم المصطلح فقط، بل ذكر مضمونه ووصّفه، ولكنّه على الرغم من عظيم منزلته ودقة ابتكاراته فلقد وقع في الخلط بين المصطلحات وبخاصة في باب التوابع، فجاء الأخفش الأوسط الذي أخذ عن أستاذه، ولكنّه لم يوافقه في كل ما ذهب إليه من القضايا الفرعية، وبذلك فتح باب الخلاف الذي أسس للمناظرات ولنشوء مدرسة الكوفة ومن ثم مدرسة بغداد، إذ إنّ سيبويه كان يرى أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، فقال الأخفش إن العامل في المنعوت هو المنعوت نفسه، إذ يتبعه في الإعراب،وتبعه في هذا الرأي ابن كيسان.

وقد لحظ الدارسون أن سيبويه ابتكر المصطلحات ولكنّه أطال في شرحها وتوضيحها، فاختصر تلامذته في تعريفاته، ووضحوا المصطلحات من دون إطناب في التفسير، فالمبرد، مثلاً، اختزل كلامه على المعرب فقال :"والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع..."[3]، فجاء تعريف لمصطلح المعرب اختزالاً لكلام سيبويه في الإعراب والبناء والذي جاء مطولاً إذ قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية..وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. ..وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب..فالرفع

والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون." ثم يقول عن البناء وحركاته... وأما الفتح والكسر والضمّ والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنىً ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى"[4].

وقد كثرت المسائل النحوية التي اختلف في تفسيرها وتعليلها أئمة النحو ولكنّهم أجمعوا على استخدام مصطلحات أثبتت شرعيتها التداولية، لأنّها كانت نتاج تحقق شرطي الابتكار،أي وجود لغة حية قادرة على توليد الألفاظ، أولاً ووجود المفكّر المبدع القادر على توظيف علمية اللغة في اكتشافاته وابتكاراته،ثانيًا، فجاءت المصطلحات مطابقة لتصورات مبدعيها، من جهة ولمعاني الألفاظ ودلالاتها، من جهة ثانية، وسنأخذ على سبيل المثال لا الحصر المصطلحات التالية:

أ_ مصطلح الاسم: إن ابتكار المصطلحات عمل إبداعي، وهو بالتالي ممهور، شأن أي منتج إبداعي، بخاصيتي الثبات والتحول، بوصفه خاضعًا لطبيعة الفكر الذي يقوم بعملية التشكيل والصياغة وفق معايير عقلية تتحكم في تجسيد المفاهيم ومعانيها ومدلولاتها، ولذلك تمايزت الدوال المصطلحية اللفظيّة بين علماء اللغة الأوائل، وتمايزت في الوقت عينه الحدود الأوليّة في تفسير ما ثبت في ابتكاراتهم من مصطلحات توافقوا على استخدامها والتداول بها؛ فإذا استقرينا تعريفاتهم لمصطلح "الاسم" نلمس **تنوعًا في التفسير**، **ومركزية في المفهوم الشمولي الكلي،** على الرغم من الاتفاق على تأصيل أبي الأسود لتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، فلم يكتف من جاء بعده بالحدّ الذي وضعه بل تنوّعت التعريفات والحدود، بتنوع التصورات ومرتبة العقل النحويّ المنطقي، فكان الاسم في كتاب

سيبويه نوعًا من أنواع الكلمة وأوضح فهمه لمصطلح "الاسم"بالتمثيل، فقال: الاسم رجل وفرس وحائط"[5]

ثم قدّم غيره من النحاة تعريفات مغايرة فقال المبرد" أما الأسماء فما كان واقعًا على معنى؛ نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك....كل ما دخل عليه حرف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم" [6]. وقال ابن السراج" الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا أو غير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما غير الشخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة"[7]. أمّا الزجاجي فلقد عرّفه بقوله: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيز الفاعل والمفعول به"[8] والزمخشري قال "الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران....وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة"[9].

لقد اتفق علماء اللغة الأوائل على استخدام مصطلح "الاسم" وجاءت آراؤهم متكاملة من حيث المعنى والدلالة والخصائص والتمثيل، وثبت المصطلح في الاستخدام والتداول، شأن عدد كبير من المصطلحات التي تم التوافق عليها بين علماء اللغة، ولكنهم لم يتوقفوا في مرحلة لاحقة على استخدام المصطلح بل قادهم الفكر المنطقي إلى البحث عن أصل الكلمة، ففرض النقاش والجدال والاختلاف حركة لغوية نشّطت المختبر اللغويّ وعززت مبادئ الشك والبحث والحجاج العقليّ المنطقيّ، فأثبت العقل العربيّ المصطلحات الأكثر قبولاً، وغيّب ما هو غير قابل للاتفاق والاستخدام، فألغى المنطق العقليّ أي مصطلح غير قابل للاتفاق والتوافق ومن أمثلة ذلك تسمية الفعل الماضي بالموجب والعائر والمعرى، وتقسيمه إلى: نص وممثل، وراهن في كتاب (دقائق التصريف) للقاسم ابن المؤدب، وربما كان سبب وأد المصطلحات المغايرة عدم مطابقتها للتصورات والمفاهيم التي فسّرها ووضح دلالاتها علماء النحو الأوائل الذين اعتصموا بمنهج الاستقراء العلميّ.

ب- الفعل المضارع: تبين لعلماء اللغة، من خلال عملية الاستقراء أن للأفعال ثلاثة أزمنة، وثلاث دلالات، فالأزمنة هي للماضي والحال والمستقبل، ووجدوا أن تسمية الماضي والأمر مرتبطة بدلالة زمنية أو دلالة معنويّة يشير إليها الحدث، غير أن الفعل الثالث وهو المضارع لا علاقة له بأية دلالة من هاتين الدلالتين، فهو فعل يحمل دلالة زمنية حالية أو مستقبلية، فقالوا" الأفعال ثلاثة فعل ماض وفعل مستقبل وفي الحال يسمى الدائم.. والمستقبل ما حسن فيه غد..كقولك: أقوم ونقوم وتقوم.. وأما الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك زيد يقوم الآن"[10]، ورأوا أن الفعل المضارع محتمل للحال والاستقبال، إلا إذا سبق بأداة تصرفه للمستقبل مثل" السين وسوف وأدوات النصب وأدوات الشرط، ونونا التوكيد أو اقترن بظرف ولذلك تصعب تسميته بالفعل الحاضر لأنّه لا يشير إلى الحاضر فقط.

وقد اكتشف العلماء من خلال عملية الاستقراء، وبدراسة خصائص عناصر اللغة الشبه بين صيغ الفعل المحتمل للحاضر أو المستقبل وبين اسم الفاعل، وذلك من حيث الإعراب والصياغة والزمن، فقالوا فعل مشابه للاسم، واستبدلت الكلمة بمرادفها، فقالوا فعل مضارع للاسم. وفي سياق تمثيلي نورد كلام سيبويه، إذ قال:" فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، التي أوائلها الزوائد الأربع الهمزة والتاء والياء والنون، وذلك قولك أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو ونفعل نحن.. وإنما ضارعت أسماء الفاعلين إنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت / إن زيدًا لفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك"[11]

ولم يتوقف النحاة عند ما ذهب إليه سيبويه بل أضافوا آراء تقوّي الحجة، فأضافوا أسبابًا أخرى منها التشابه بينهما في اللفظ والمعنى، ففي اللفظ تشابها من حيث تتابع الحركات والسكنات ؛ أما المعنى فهو من حيث دلالتهما على الحال والاستقبال[12].

وخالف الكوفيون سيبويه وغيره من أئمة النحو في تسمية الفعل المضارع فأطلقوا عليه عبارة الفعل الذي في أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف[13]، ولكن مصطلح المضارع كان أكثر تداولاً واستخدامًا وشيوعًا، لأنّه حقّق شرط الاقتصاد الاصطلاحيّ.

ج_ مصطلح البناء: أرشدت عملية الاستقراء إلى وجود كلمات في اللغة العربيّة ثابتة الحركة، فقالوا هي ألفاظ ثابتة، فاستعاروا من لفظ البناء مصطلحهم النحوي، وفي هذا الرأي قال ابن جني: "وكأنّهم إنّما سموه بناءً لأنّه لمّا لزم ضرباً واحداً فلم يتغير بتغير الإعراب سمي بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة"[14] ولذلك عرّف مصطلح البناء بقوله: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل". وقد وافق نحاة متأخرون على تفسير ابن جني لمصطلح البناء مثل ابن الأنباري، والأشمونيّ الذي قال: "إن البناء في اللغة وضع الشيء على صفة يراد بها الثبوت"، ثم قال: "وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال"[15].

د- مصطلح الإعراب: كشف الاستقراء عن كلمات تتغير علامات إعرابها بتغير العوامل الخارجية الداخلة عليها، فقالوا أعربت الكلمات وأفصحت عن تأثرها بعوامل داخلة عليها، وقارب ابن جني معنى المصطلح بقوله" "ولما كانت معاني المُسَمَّين مختلفة، كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً، وكأنّه من قولهم: عربت معدته، أي فسدت، كأنّها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة"، غير أنّ هذا البرهان يمكن استبداله ببرهان لغويّ آخر يقوم على معنى الإعراب عن الشعور، وهذا الإعراب تتحكم فيه عوامل ذاتية وخارجيّة فيفصح الوجه بعلامات تشير إلى التعب أو الغضب أو الخوف أو الحزن أو غيرها ولذلك نعتقد أن كلمة الإعراب جاءت من قولهم أعرب عن شعوره إذ أبانه بعلامات بادية ظاهرة على تقاسيم الوجه، وفي هذا المعنى عرف ابن جني الإعراب بقوله: الإعراب مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي

مبين له وموضح عنه"، وبذلك نتبين أن ابتكار المصطلحات النحويّة لم يكن اعتباطيًّا، بل كان مشروطًا بالملاحظة والدقة والمنطق العقليّ العلميّ.

ه- مصطلح الاستحسان: استخدم الفقهاء في أصول الفقه مصطلح الاستحسان، وهو أحد الأدلة الفقهية عند الحنفية، والاستحسان، لغة، "هو حد الشيء واعتقاده حسنًا"[16] واصطلاحًا، هو"العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول"[17] فيكون الاستحسان بترك الأضعف والأقل ورودًا إلى استخدام الأقوى والأكثر شيوعًا وتداولاً في الاستخدام اللغويّ ولذلك قال عنه الخوارزمي هو "قياس لكنّه خفي غير جلي"[18]، ولقد قدّم أبو البقاء تفسيرًا دقيقًا للاستحسان فرأى أنه "إذا كان الدليل ظاهراً جلياً وأثره ضعيفاً يسمى قياساً, وإذا كان باطناً خفياً وأثره قوياً يسمى استحساناً"[19]، فكانت هذه التعريفات حجة منطقية تبناها علماء اللغة وعلّلوا بها بعض الظواهر اللغوية الخفية والقوية في اللحظة عينها، فقالوا هذا كلام حسن، ويستحسن أن، وذلك في أكثر من موقع لغويّ كارتباط خبر كاد وأخواتها بأن الناصبة المصدرية تقسيمًا منطقيًا قائمًا على الاستحسان والوجوب، فخبر كاد وكرب يستسحسن عدم اقتران بأن الناصبة المصدرية، وعسى وأوشك، يستحسن الاقتران، وخبر حرى واخلولق يجب عدم الاقتران، أما أفعال الشروع، فأوجب منع اقتران خبرها بأن الناصبة المصدرية لأنّ الاستقراء قادهم إلى هذه الاستنتاجات.

لقد تمايزت الدوال المصطلحية اللفظية بين علماء اللغة الأوائل وتباينت، في الوقت عينه، الحدود الأولية في تفسير ما ثبت في ابتكاراتهم من مصطلحات توافقوا على استخدامها والتداول بها، وتبيّن لنا أنهم لم يكتفوا بابتكار المصطلحات بل أعطوها تعريفات واختلفوا في بعض الحدود، فاختزلوا في مصطلحات النحو جملة من المفاهيم المستنبطة بالاستقراء، وفرض الاختلاف وجود مدارس نحوية تمايز علماء كل منها بدقة الملاحظة والفكر العلميّ المنطقيّ، على الرغم من سيطرة مذهب التعصب لهذه المدرسة أو تلك.

وقد ترك علماء اللغة العربية ثروة من المصطلحات النحوية، فكان لهم فضل الاستباق والتأسيس لنظريات لغوية فقدت مع سكونية التلقين والإعادة والتكرار حقيقتها العلمية، لأنّ أساتذة اللغة العربيّة تخلوا، عن قصد أو غير قصد، عن مركزية التأصيل، وأوغلوا في متاهات البحث عن نظريات وافدة ليطبقوها في دراساتهم.

رابعًا: المصطلحات العربية اللغوية بين سكونية القبول وتشظي المفاهيم:

حظي مفهوم المصطلح بدراسات ومؤتمرات وندوات علمية، غايتها توظيف المصطلحات وتفعيل الدراسات المصطلحية، غير أن الباحثين اصطدموا بفوضى الاستخدام الناتج عن تشظي المفاهيم ودلالاتها، من دون أن يكون لمعظمهم فضل النقد والنقض لمصطلحات يتم تداولها في المؤسّسات التربوية التعليمية بشكل مغلوط يتنافى مع منطق النحو العربيّ؛ لأنّ التعاطي مع الوافد، من جهة، ومع الموروث اللغوي، من جهة ثانية، وسم الأبحاث بالرفض أو التبعية.

يترسخ مفهوم المصطلح، بتحقق شرطين، أولهما: علمية الاستنباط الوضعي المتفق عليه، وثانيهما: شرعية التداول والانتشار، وبتحقق هذين الشرطين حافظت المصطلحات النحوية، في خلال حركية التعليم والتعلم، على شرعية التداول ولكنها خسرت علمية النقض، لأنّ التقصير عن فهم طبيعة المختبر اللغوي الذي أنتج هذا الكم الهائل من المصطلحات النحويّة جعل عملية التداول مُكبّلة بالإعادة والتكرار المفرغتين من الفهم والتعليل والربط، فنتج عن ذلك تيار أراد أن يُسقط قوانين اللغات الأجنبية على اللغة العربيّة نتيجة تأثره بالفكر اللغويّ الغربيّ، وبدأ نشاطه بنقض ثوابت مصطلحية أثبتت علميتها بالاتفاق والتداول، فخسرت المصطلحات النحوية فاعليتها الحركيّة وخضعت لسلطتين؛ سلطة المُقدّس الموسوم بثبات سلبي ساكن، وسلطة التغيير المفرغة من المعايير العلميّة، فتجلت التبعية للأصل أو الوافد في آراء تفتقر إلى الحجة والمنطق، وفي تفسيرات تفتقر إلى الربط والتعليل، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الجوانب السلبية في مناهج

تدريس النحو العربيّ وفي بعض دعوات التحديث، وذلك من خلال مناقشة القضايا التالية:

ا_ المصطلحات وسكونية القبول في العرف التداولي: ربط النحاة تصنيف مصطلحاتهم باللفظ والمعنى، وكانوا كثيرًا ما يغلبون اللفظ على المعنى، فربما اشتركت كلمتان في الدلالة على معنى واحد واختلفتا من حيث اللفظ، فيتم التصنيف وفق ما تقتضيه طبيعة الكلمة من حيث اللفظ، فكلمة "ما" اتفقت مع كلمة" ليس" من حيث المعنى، وتمايزتا من حيث الطبيعة الجينية، فصنفوا "ما" تحت باب الأحرف المشبهة بليس، وصنفوا "ليس"، مع الأفعال الناقصة، غير أن بعض الأساتذة يصنّفون" ما" وأخواتها "تحت عنوان" أخوات "ليس" وهذا مناقض للطبيعة الجينية للألفاظ، فكيف تكون الحروف أخواتٍ للأفعال، وهما ينتميان إلى فصيلتين مختلفتين في التشكيل الجيني والانتماء التصنيفيّ؟

ويستخدم النحاة المعاصرون مصطلح الحرف مرادفًا لمصطلح الأداة، ويزعم بعضهم أن من يذهب في غير هذا المنحى هو متعصب للمدرسة الكوفية القائلة بفصل الأدوات عن الحروف، لاعتقاده أن مصطلحاتها أكثر دقة وقرباً من المفاهيم اللغوية الدالة عليها، غير أن ما ذهب إليه بعض الدارسين من أن تسمية الكوفيين ومن بينهم مهدي مخزومي الذي قال:إن تسمية الكوفيين "أدق من تسمية البصريين في مصطلحهم هذا"، وعلل تفضيله لتسمية الكوفيين استخدام الأدوات بقوله: "أصبحت رموزاً مجردة لا تدل على معنى مستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكاناً معيناً في الجملة"، غير أن المنطق السليم يؤكد أن كلّ حرف أداة وليس كلّ أداة حرفًا، فأدوات أي صانع تشتمل على أنواع متنوعة، وكلّها تنضوي تحت مصطلح أداة ولا يمكن أن تنضوي جميعها تحت اسم نوع واحد من الأدوات، فلا يمكن أن يسمى الكلّ المتنوع والمتمايز باسم الجزء، ولذلك لا يسمي النجار جميع أدواته بكلمة" منشار" لأن للمنشار وظيفة أخرى مختلفة عن غيره من وظائف الأدوات، علمًا أنّ الأداة يمكن أن تكون اسمًا أو حرفًا أو فعلاً، كأدوات الاستثناء، وأدوات التشبيه، وهذا

مشابه لنظرية المجموعات في الرياضيات ، فإذا اعتبرنا الأدوات المجموعة الكلية المرموز إليها بـ(ج) والأفعال مجموعة أصغر يُرمز إليها بـ(س) والأسماء مجموعة أخرى يُرمز إليها بـ (ع) والأحرف مجموعة يُرمز إليها بـ (و)، فإنّ كلّ عنصر من المجموعة (س)،مثلاً، ينتمي إلى المجموعة (ج)، وليس كلّ عنصر من المجموعة (ج) ينتمي إلى المجموعة(س)، ولذلك يجوز لنا القول إنّ كل حرف أداة، وليس كل أداة حرفًا.

ويختلف اللغويون المعاصرون حول مصطلحي (الخفض) و(الجر)، ويرى بعضهم أنّ الخفض استخدمه الكوفيون، والجر استخدمه البصريون، غير أن مصطلح الخفض شاع في الاستعمال الكوفيّ، وليس من اختلاف، في رأيي، بينهما من حيث الدلالة، فربما ابتكروا أكثر من مصطلح لغويّ/ نحويّ، أو ربما وضع أحدهم مصطلح (الجر) ثم جاء آخر فوضع (الخفض)، فأخذ البصريون بالجر، ثم جاء بعض الكوفيين فأشاعوا الخفض في درسهم النحويّ، فالخفض، معجميًّا، يشير إلى عدم الرفعة وإلى إسقاط القيمة وإنقاصها، وفي الاصطلاح النحوي هو أقل من الرفع فلا يكون الخفض بالمسند إليه الحدث، بل ينتج عن عوامل تسبق الاسم مباشرة وتشير إلى أثرها فيه بعلامة الخفض وهي الكسرة، أما الجر فلا يكون إلا بأداة تنفذ الوظيفة وتتحقق عملية الخفض بعلامة هي الكسرة.

ومما لاشك فيه أن التعدد في استخدام المصطلح يوحي بالحـــراك الفكري/ اللغوي غير أن ما تعاني منه المؤسسات التعليمية من نقص في الاستقراء يؤدي إلى نشر مصطلحات ناقصــة الدلالـــة من دون عرضها على المنطـــق العقلي، فالمشكلة، في رأيي، ليست في التسمية بل في استخدام مصطلحات الإعراب، كقولهم: مجرور بالكسرة، والكسرة ليست أداة الجر، بل هي العلامة المفصحة عن أثر المضاف أو حرف الجر في الاسم المجرور، ونحو اعتقاد بعض الأساتذة أن تيسير النحو يكمن في إلغاء بعض المصطلحات، كالدعوة إلى إلغاء مصطلح نائب المفعول المطلق والجمع بين النعت والصفة، وتعليق الجار

والمجرور، والدعوة إلى إلغاء الجملة الاسمية، ونظريات الحذف والتقديم والتأخير، وغيرها من النظريات التي يوصّفونها بالعقيمة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يُعرّف أستاذ عن نفسه بأنه أستاذ لغة عربيّة وهو يستعين باللغة العامية ليشرح قوانين النحو والصرف؟ وكيف تجيز مجامع اللغة العربيّة أن يفرض بعض أساتذة اللغة آراءهم لتصير ثوابت بالتداول، من دون أن يقوم بعمل يكشف قيمتها العلميّة أو افتقارها إلى هذه القيمة العلمية؟

_ إن المفعول المطلق مصدر منصوب يُذكر بعد عامله الذي من لفظه فكيف تكون لفظة "كل" في قولنا "أحترمك كلّ الاحترام" مفعولاً مطلقًا بعد أن فقد اللفظ شرطين رئيسين؟ إن كلمة "كل" ليست مصدرًا وليست من لفظ العامل، فكيف أجازوا إعرابها مفعولاً مطلقًا.

- تشير كلمة "صفة" إلى الأسماء المشتقة،والقانون الكلي العام للنعت أن يكون اسمًا مشتقًا صفة، ولكن يجوز أن يكون جامدًا، والأسماء المشتقة تتخذ في السياق مواقع إعرابية كثيرة، لذلك يمكن القول : إن كل نعت، وفق القانون الكليّ، صفة وليس كل صفة موقعها في السياق نعتًا، كقولنا مثلاً: كل مواطن سعوديّ عربيّ وليس كل مواطن عربيّ سعوديًّا.

ب_ المصطلحات النحوية وغياب المعايير العلميّة المنطقية: ترك علماء اللغة العربية ثروة عظيمة من المصطلحات، فكان لهم فضل السبق والتأسيس لنظريات لغوية فقدت مع سكونية التلقين والإعادة والتكرار حقيقتها العلمية، فضلّ اللغويون المعاصرون سبل التأصيل، وأوغلوا في متاهات البحث عن نظريات وافدة ليطبّقوها في دراساتهم، وبذلك حظي مفهوم المصطلح بدراسات ومؤتمرات وندوات علميّة، غايتها نشر المصطلحات الوافدة وتكريسها، غير أنهم اصطدموا بفوضى الاستخدام الناتج عن تشظي المفاهيم ودلالاتها، فكان لا بدّ من العودة إلى الأصول اللغويّة لتكون المنطلق الرئيس في عملية تحريك ما ترسّب في أعماق التراث من علوم لغويّة.

وقد خرج بعض النحويين على الثوابت الاسميّة والفعليّة والحرفيّة، ورأوا أنّ للكلمة سبعة أنواع وهي: الاسم والفعل والصفة والخالفة والضمير والظرف والأداة[20]، وزعموا أنّ النحاة الأوائل لم يستقرأوا النحو استقراء تامًا، وأنّهم أخضعوا اللغة العربيّة لقوانين المنطق والفلسفة والعلوم الكلاميّة التي تأثروا بها[21].

ومما لا شك فيه أن النحاة تأثروا بالتقسيمات المنطقيّة، فنظّموا الأحكام وفق منهج فكريّ منطقيّ ينتقل من الكليّ إلى الجزئيّ، ومن العام إلى الخاص في تنسيق محكم. فقسّموا عناصر اللغة الأساس إلى (اسم وفعل وحرف) ثم أضافوا أسماء الأفعال وسمّوها الخالفة، فهي تندرج في باب الجزئي وليست من الكليات النحويّة، وهذه التقسيمات لم تغب عن تفكير علماء اللغة الأوائل، ولكنّهم تبينوا باستقراء الخصائص أن الصفات والظروف والضمائر أسماء، فالصفة اسم يدل على معنى غير مرتبط بزمن محصّل، ويقبل علامات الاسم كلّها وكذلك الظرف، أما الضمائر فهي كناية عن أسماء وقد جيء بها إيجازًا واختصارًا ودفعًا للتكرار ورفعًا للالتباس" [22].

ويزعم أحد اللغويين المعاصرين أن تغيّر علامات الإعراب في آخر المضارع تمائل تغيرات علامة بناء الماضي عندما تتصل به الضمائر،فقال: "وأكبر الظن أنّ اختلاف أواخر الأفعال المضارعة... لا يعني إعرابه. لأنّ هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معان غير إعرابيّة تعاقبت عليه، وتعاقب الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي، فإنه يفتح آخره، نحو. كتب، ويضم نحو: كتبوا، ويسكن نحو: كتبتُ، ولم يقل أحد من النحاة إنه معرب وكتعاقبها في (حيث) وأشباهها، وحيث هذه تبنى على الضم والفتح والكسر، وقد رويت الأوجه الثلاثة كلّها، رواها الكسائي وغيره ولم يقل أحد إنّها معربة"[23]، ورأى أن الإعراب خاصية الأسماء والبناء خاصية الأفعال "أما المعرب فهو الاسم، وأما المبني فهو الفعل بجميع أقسامه"[24].

إن بناء حيث على ثلاث الحركات ليس قاعدة كليّة، بل هو من الشواذ الخاضعة لاختلاف لهجات العرب، وفي هذا الموضوع يقول السيوطيّ:"من الظروف المبنية حيث..وبنيت على الضم..ومن العرب من بناها على الفتح طلبًا للتخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين"[25]، وكذلك القول في كلمة" هيهات، فلقد وردت مبنية على الضم والفتح والكسر، لأن هذه الألفاظ مسلمات معجميّة تم الاتفاق على استخدامها في متحدات عربيّة متباينة من حيث الطبيعة الصوتية، فتعددت العلامة بتعدد الاستخدام وهذه حالات نادرة وشاذة في اللغة والشاذ ليس قاعدة، أمّا الفعل المضارع فله وزن وقياس وقانون ولا يمكن حصره بلفظة واحدة، والشيء الأكثر ثباتًا أنّ اللهجات العربية كلّها اتفقت على إعراب المضارع عندما تسبقه أداة عاملة، والفرق كبير بين اتصال الماضي بالضمائر، وتقدم عوامل النصب والجزم على الفعل المضارع، ونوجز رأينا في:

_ إن تغيّر علامات البناء جاء نتيجة المجانسة الصوتية، فتخلّص العرب من الثقل الصوتي بحركات تماثل مخارج حروف الضمائر الداخلة على الأفعال الماضية، ولذلك قالوا، على سبيل المثال: مبني على الضم العارض، وكذلك تخلّصوا من توالي الأمثال المتحركة مع تاء الرفع المتحركة على خلاف التاء الساكنة، فاتصال الفعل الماضي بالضمائر فرض الانسجام الصوتيّ، ولم يكن ناتجًا عن علة خارجية.

- إن الضمائر المتصلة بالفعل الماضي هي ضمائر أسند إليها الحدث والمسند إليه قادر على إحداث التغيير، وبخاصة أنّها متصلة، فكل اتصال لا بدّ من أن يحدث تغييرًا، وهذه طبيعة الأشياء والأفعال، فعلى سبيل المثال لا يمكن اتصال مسمار في جدار من دون إحداث تغيير.

_الفعل المضارع في اللغة العربيّة قياسي، له صياغات محددة تتم بإضافة (أ –ن- ي- ت) على الفعل الماضي التي أطلقوا عليها أحرف المضارعة، وكل حرف من هذه الأحرف يشيـــر إلى المسند إليه" فالهمزة تشير إلى المتكلـــم

المفرد، والنون تشير إلى المتكلم المشارك أو المعظم نفسه، والياء تشير إلى الغائب، والتاء تشير إلى المفرد المخاطب أو الغائبة"[26]، وهذا ما يجيز استتار الضمائر وجوبًا وجوازا، وهذا لا ينطبق على اللغات الأخرى كالإنكليزيّة والفرنسيّة، حيث تحتاج الأفعال إلى فاعل وصياغتها غير قياسية كالمضارع في اللغة العربية، والأمر الأكثر أهمية أن تغير علامة إعراب الفعل المضارع ناتجٌ عن مؤثر خارجيّ، والتأثير الخارجيّ متحول وليس ثابتًا، والإعراب تحوّل، والبناء ثبوت.

مما لا شكّ فيه أن النشاط اللغوي، اليوم، سوف يتسبب في تعكير ما يتبدى على سطح الموروث اللغويّ، وهذا بيّن في تخبّط الدراسات وافتقارها إلى منهج علميّ يقدم للمتلقي معرفة علميّة يقينة، غايتها الإبانة والوضوح والإضافة، لأنّ معظم ما يعرض ويقدّم قائم على توصيف الموروث ومحاولة ربطه بالنظريات الألسنيّة العالميّة، كأنّ شرط الاعتراف بقيمة علماء اللغة العربية الأوائل مرتبط بمدى التوافق بين آرائهم والتنظير الألسنيّ العالميّ.

إن الواقع اللغوي العربي يحتاج إلى دراسات لا تكتفي بالعرض والتحليل، بل تسعى إلى ابتكار إضافات تفرضها حركية حياة اللغة، سواء أكان ذلك في تأصيل مفاهيم المصطلح وابتكارها، أم في استنباط نظرية لغويّة تعيد إلى اللغة دورها القياديّ والحضاريّ.

خامسًا: بيان البحث: ربط علي القاسمي تقدّم الأمة الحضاريّ بقدرتها على إحصاء مصطلحاتها اللغويّة وفهم مدلولاتها، بوصفها أحد تجليات المنهج العلميّ الذي يقرب بين الباحثين والدارسين، غير أنّ ما يصدّره اللغويون العرب من أعمال مصطلحاتية لم يقدم حتى اللحظة، في رأيي، دلالات على قيام مشروع حضاريّ، لأنّ معظم الدراسات تفتقر إلى روحية المشروع العلميّ، بوصفها دراسات تقليدية مفرّغة من فرضية الابتكار العلمي الهادف إلى بسط المعطيات وتحليلها بغية الوصول إلى نظرية لغويّة علمية تؤسس لدراسات مستقبلية.

وقد ابتكر علماء اللغة العربيّة الأوائل مصطلحات تبنت المعاني والمفاهيم المستنبطة من بنية اللغة ومدلولاتها، سواء أكان ذلك على المستوى الصوتيّ

أم المستوى الإعرابيّ الدلاليّ، فجاء ابتكار المصطلحات ممهورًا بروح علميّة، غير أنّ وظيفة استخدام بعض المصطلحات في معظم المؤسسات التربويّة التعليميّة في العالم العربيّ خاضعة لشرعية التداول، من دون إخضاع ما يتناقض منها مع العقل والمنطق لمبدأ الشك المحرّض على التساؤل والتحليل والتفسير والتعليل، وربما كان هذا سببًا في خسارة اللغة خاصيتها الابتكاريّة العلميّة، وفي تشجيع بعض الأساتذة على التخلي عن ثوابت مصطلحية من دون أن يقدموا بدائل تتسم بالابتكار العلميّ.

وتخضع مناهج تدريس النحو العربي لسلطة الشرع اللغويّ المقدس، أو لآراء تحديثية تفتقر إلى الحجج المنطقيّة القادرة على الإقناع العلميّ، ولذلك لا بدّ من العودة إلى الأصول اللغويّة لتكون المنطلق الرئيس في الدراسات المصطلحيّة الحديثة وبخاصة النحويّة منها، وذلك إذا رغبنا في تفعيل دور العقل العربيّ ليكون قادرًا على المساهمة في صنع الحضارة.

الهوامش:

1– ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 37)

2_(أبوعلي الفارسي، كتاب التكملة ص 164)

3_المبرد، المقتضب، 1/ 141.

4_سيبويه، الكتاب،1/ 13..15.

5_سيبويه، الكتاب، 12/1.

6_المبرد، المقتضب،في النحو، ج1، ص 3.

7_ ابن السراج، المقتضب في النحو، 1/ 36.

8_الزجاجي، الإيضاح، ص48.

9_ الزمخشري، المفصل، ص6.

10_ الزجاجي، كتاب الجمل، ص 21_22.

11_ سيبويه،الكتاب، ج1، ص3.

12_خالد الأزهري، التصليح على التوضيح، ج1، ص 44.

13_ الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 28.

14_ ابن جني الخصائص، ج1، ص 37_ 38. كما أورد معاني أخري للبناء. ومنها قول العرب "قد بنى فلان بأهله.

15_ شرح الأشموني، ج1، ص 49_ 50.

16_ ابن جني ، الخصائص، ج1، ص 181–182.

17_ الجرجاني، التعريفات، ص 82.

18_ الخوارزمي، مفتاح العلوم، ص 23.

19_ ابو القاء، الكليات، ج1، ص107.

20_ مهدي مخزومي ،أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص 36_ 37.

21_عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 68..

22_ شرح الكافية، 3/2.

23_ مهدي مخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 132.

24_ مهدي مخزومي، في النحو العربي/قواعد وتطبيق، ص 79.

25_ الهمع212/1.

26_ الهمع 7/1_ الأصول في النحو 50/1.